" الإطار القانوني لشركات الفينتك في مملكة البحرين ..التحديات والفرص التنظيمية "

The legal framework for fintech companies in the Kingdom of “ Bahrain…regulatory challenges and opportunities”

مقالة علمية

إعداد

د/ مها محسن السقا

دكتوراه القانون التجاري

كلية الحقوق – جامعة المملكة

مملكة بالبحرين

مجلة تكنولوجيا العلوم الانسانية والادارية

المجلد (الثانى)- العدد (الثالث) – مسلسل العدد (ب٠٣-ع٠٣- م٠٢) - فبراير ٢٠٢٥

Volume (Second) - Issue (Third) - Issue Series (S03-I03-V02) - February 2025

المجلة معرفة على بنك المعرفة المصري وقاعدة بيانات دار المنظومة العربية ومعامل التأثير العربي

المستخلص :

تعتبر البحرين من الدول الرائدة في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية (الفينتك) في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتمدت الحكومة البحرينية إطارًا قانونيًا مرنًا يساهم في تحفيز الابتكار ودعم نمو هذا القطاع الحيوي بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، يهدف هذا المقال إلى تحليل الإطار القانوني لشركات الفينتك في البحرين، مع التركيز على التشريعات المنظمة، التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة، وآليات تعزيز بيئة الأعمال لهذا القطاع. يتعرض المقال إلى الجهات المنظمة لقطاع الفينتك في البحرين، مثل مصرف البحرين المركزي (CBB) ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة تنظيم الاتصالات (TRA)، ويستعرض لوائح تنظيم خدمات المدفوعات، التمويل الجماعي، والاستثمار الرقمي، بالإضافة إلى قوانين مكافحة غسل الأموال وحماية البيانات. كما يناقش تصنيف شركات الفينتك وفقًا لطبيعة أنشطتها القانونية، مثل شركات المدفوعات الرقمية، الإقراض الرقمي، والاستثمار الرقمي، مع التركيز على البيئة الرقابية التجريبية التي يوفرها مصرف البحرين المركزي.رغم نجاح البحرين في جذب العديد من شركات الفينتك، إلا أن القطاع يواجه بعض التحديات القانونية مثل التعقيدات التنظيمية، التكلفة المرتفعة للامتثال، والاحتياج إلى تنظيم بعض التقنيات الحديثة مثل التمويل اللامركزي. كما أن هناك حاجة لتعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني لحماية البيانات المالية.

في الختام، يوصي المقال بتبسيط الإجراءات التنظيمية، تحديث التشريعات لمواكبة التطور التكنولوجي، وتقديم حوافز ضريبية وبرامج دعم للشركات الناشئة في الفينتك. من خلال هذه التوصيات، يمكن للبحرين تعزيز مكانتها كمركز إقليمي رائد في مجال التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية : الإطار القانوني ، شركات الفينتك ، التحديات ، الفرص التنظيمية

المقدمة :

تعتبر مملكة البحرين من الدول الرائدة في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية (الفينتك) في منطقة الشرق الأوسط، حيث قامت بتطوير بيئة تنظيمية متكاملة تدعم نمو هذا القطاع بما يتسق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. وهو ما أكده حرص مصرف البحرين المركزي (CBB) على توفير إطار قانوني مرن يُمكّن الشركات الناشئة والمستثمرين من الاستفادة من التطورات التكنولوجية مع الحفاظ على استقرار وجودة النظام المالي. وتهدف هذه المقالة الى تحليل النظام القانوني لشركات الفينتك في البحرين، والوقوف على التحديات التي تواجهها، مع وضع آليات لتعزيز بيئة الأعمال

والاستثمار في هذا القطاع. ومن الجدير بالذكر أن شركات الفينتك في البحرين تعتمد على لوائح تنظيمية متنوعة، إلا أن التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التوازن بين الامتثال القانوني والابتكار التكنولوجي. كما أن سرعة تطور التكنولوجيا المالية تتطلب تحديثًا مستمرًا للتشريعات لضمان المرونة في مواجهة التغيرات المستقبلية. ومن هنا تبرز أهمية تلك المقالة في تقديم تحليل شامل للإطار القانوني الحالي لشركات الفينتك في البحرين، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات التنظيمية، واقتراح حلول قانونية لدعم نمو هذا القطاع الحيوي. ويأتي ذلك من خلال تحليل التشريعات الحالية التي تحكم شركات الفينتك في البحرين ،تصنيف الشركات وفقًا للوصف القانوني المناسب، كما يهدف إلى بيان التحديات التنظيمية والقانونية التي تواجه شركات الفينتك والوقوف عليها لاقتراح حلول قانونية لتحسين الإطار التنظيمي لها.

المنهجية والاجراءات :

تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل القوانين واللوائح المنظمة للفينتك في البحرين، مع الاستعانة بالمصادر الرسمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، ومقارنة الإطار القانوني البحريني ببعض النماذج العالمية.

أولاً :-شركات الفينتك (Fintech)

تشير شركات التكنولوجيا المالية أو "الفينتك" (Fintech) إلى المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا والابتكار لتحسين وتقديم الخدمات المالية. يشمل ذلك خدمات الدفع الإلكتروني، القروض الرقمية، التمويل الجماعي، العملات الرقمية، وإدارة الثروات والادخار، وغيرها من الحلول المالية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. أ- ماهية شركات الفينتك

وفقًا لتعريف مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي (FSB)، فإن الفينتك تعني:

"الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية التي يمكن أن تؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات جديدة، مع تأثير كبير على الأسواق المالية ومؤسساتها والخدمات التي تقدمها" (FSB, 2017).

ب-خصائص شركات الفينتك

تمتاز شركات الفينتك بعدة خصائص تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية، ومنها:

١. الابتكار التكنولوجي: تعتمد على التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، الحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء لتقديم خدمات مالية أسرع وأكثر كفاءة.

٢. التحول الرقمي: تقدم خدماتها عبر المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية، مما يقلل الحاجة إلى التعامل المباشر مع البنوك التقليدية.

٣. التكلفة المنخفضة: تساهم التكنولوجيا في تقليل تكاليف التشغيل، مما يجعل الخدمات المالية أكثر توفرًا للمستهلكين.

٤. الشمول المالي: تساعد في توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة التي تعاني من صعوبة الوصول إلى النظام المالي التقليدي.

٥. التكامل مع الأنظمة المالية: غالبًا ما تعمل جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المالية التقليدية، حيث توفر حلولًا تكمل خدمات البنوك والشركات الاستثمارية.

٦. التركيز على تجربة المستخدم: تستخدم التحليل الرقمي وواجهات المستخدم المبتكرة لتحسين تجربة العميل وجعلها أكثر سلاسة.

ج- أهمية شركات الفينتك

تعد الفينتك محركًا رئيسيًا للتحول المالي والاقتصادي على المستوى العالمي، وتكمن أهميتها في النقاط التالية:

١. تحسين الكفاءة المالية: تساهم في تسريع المعاملات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية للبنوك والشركات.

٢. تعزيز الشمول المالي: تمكن الأفراد غير القادرين على الوصول إلى البنوك من الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما يقلل من الفجوة المالية.

٣. تحفيز الابتكار والمنافسة: توفر حلولًا جديدة ومتطورة تتحدى المؤسسات المالية التقليدية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المالية.

٤. زيادة الأمان المالي: تعتمد على تقنيات متقدمة مثل التشفير والبلوكشين لتأمين البيانات المالية وتقليل مخاطر الاحتيال.

٥. تحقيق التكامل بين القطاعات المالية والتكنولوجية: تساهم في دمج الأنظمة المصرفية التقليدية مع الحلول الرقمية، مما يوفر تجربة مالية أكثر تكاملًا للمستخدمين.

٦. خلق فرص عمل جديدة: يؤدي نمو قطاع الفينتك إلى زيادة الطلب على المهارات التكنولوجية، مما يوفر فرص عمل في مجالات مثل تحليل البيانات، البرمجة، والتسويق الرقمي.

ثانياً:- الإطار القانوني لشركات الفينتك في البحرين

تعتبر البحرين من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط في مجال تطوير بيئة الشركات التقنية المالية (الفينتك). حيث عملت الحكومة البحرينية على تبني سياسات مبتكرة تهدف إلى تعزيز هذا القطاع من خلال توفير إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الابتكار ويحفز على الاستثمار في التكنولوجيا المالية. منذ إطلاق "مبادرة البحرين للفينتك" في عام ٢٠١٧، أصبحت البحرين مركزًا هامًا للأعمال التجارية الرقمية، إذ توفر بيئة قانونية واضحة وداعمة للشركات الناشئة في هذا المجال. يشمل هذا الإطار القوانين التنظيمية والرقابية التي تضمن الشفافية، حماية حقوق المستهلكين، والامتثال للمعايير الدولية في الخدمات المالية. تساهم هذه السياسات في جذب الشركات العالمية وتعزيز مكانة البحرين كمركز إقليمي للفينتك في منطقة الخليج.

أ-الجهات المنظمة لقطاع الفينتك

تخضع شركات الفينتك في البحرين لإشراف وتنظيم عدد من الجهات، أبرزها:

١- مصرف البحرين المركزي (CBB)

وهو الجهة الرئيسية المنظمة للقطاع المالي، وتصدر اللوائح المنظمة لخدمات المدفوعات الرقمية، والإقراض الرقمي، والعملات المشفرة ،كما أنه يدير البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) التي تتيح للشركات اختبار خدماتها في بيئة خاضعة للرقابة، وأيضا يتولى مهمة الاشراف على الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢- وزارة الصناعة والتجارة

مسؤولة عن تسجيل الشركات وإصدار التراخيص التجارية ،كما تفرض قوانين حماية المستهلك على شركات الفينتك.

٣-هيئة تنظيم الاتصالات (TRA)

تتولى مهمة الإشراف على البنية التحتية الرقمية، وأمن البيانات المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية.

ب. تصنيف الشركات وفقًا للوصف القانوني.

يمكن تصنيف شركات الفينتك في البحرين وفقًا لطبيعة أنشطتها القانونية إلى الفئات التالية:-

١. شركات المدفوعات الرقمية (Payment Service Providers)

وهي شركات تقدم خدمات التحويلات المالية والمحافظ الرقمية مثل "Beyon Money" و"BenefitPay".

٢. شركات الإقراض والتمويل الجماعي (Crowdfunding & Digital Lending)

وتتمثل في المنصات التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت.

٣. شركات الاستثمار والتداول الرقمي (Digital Investment Platforms): تشمل منصات تداول الأوراق المالية والاستثمار الرقمي.

٤. شركات التأمين الرقمي (Insurtech)

تقدم خدمات التأمين عبر المنصات الرقمية.

ه. شركات العملات المشفرة والبلوك تشين (Crypto & Blockchain Firms): تنظمها لوائح مصرف البحرين المركزي الخاصة بالأصول الرقمية.

ج- الأنظمة والتشريعات ذات الصلة

١. البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox)

أطلقها مصرف البحرين المركزي عام ٢٠١٧، وهي بيئة تجريبية تتيح للشركات اختبار منتجاتها تحت إشراف قانوني مرن.

وتعمل على مساعدة الشركات الناشئة في تقليل التكاليف القانونية أثناء فترة الاختبار.

٢. لائحة تنظيم خدمات المدفوعات (Payment Services Regulations).

تتولى مهمة تحديد المتطلبات التنظيمية لشركات المدفوعات الرقمية، مثل تراخيص شركات المحافظ الإلكترونية، تلزم الشركات بتقديم ضمانات مالية لحماية أموال العملاء .

٣. اللوائح المنظمة للتمويل الجماعي والاستثمار الرقمي .

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح خاصة بالتمويل الجماعي الاستثماري (Equity Crowdfunding) والتمويل الجماعي بالدين (Debt Crowdfunding)،وتتضمن متطلبات الإفصاح المالي والشفافية لحماية المستثمرين.

٤. تنظيم الأصول الرقمية والعملات المشفرة

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح تنظم تداول العملات الرقمية مثل البيتكوين، مما يجعل البحرين واحدة من الدول القليلة في الخليج التي توفر إطارًا قانونيًا واضحًا لهذا المجال.

٥- قوانين مكافحة غسل الأموال وحماية البيانات.

تفرض البحرين متطلبات صارمة تتمثل في الاتي :

الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قانون حماية البيانات الشخصية البحريني قيودًا على جمع ومعالجة البيانات المالية.

ثالثًا: التحديات القانونية التي تواجه شركات الفينتك في البحرين

يمثل قطاع الفينتك في البحرين فرصة استثمارية كبيرة ، لكنه يواجه بعض التحديات التي تعيق تطوره ، ومنها حاجته إلى إطار قانوني مرن يوازن بين حماية المستهلك وتشجيع الابتكار من خلال تبسيط الإجراءات وتحديث القوانين، يمكن للبحرين تعزيز مكانتها كمركز إقليمي رائد في التكنولوجيا المالية، عن طريق ايجاد حلول للتحديات والصعوبات التي تعوق تطورها **ويمكن أن نوجز بعض هذه المعوقات في الآتي :-**

١. التعقيدات التنظيمية وكثرة المتطلبات القانونية.

تتطلب شركات الفينتك الامتثال لعدة لوائح متداخلة، مما قد يؤدي إلى تأخير الحصول على التراخيص.

٢. عدم وضوح التنظيم القانوني لبعض التقنيات الحديثة.

لا تزال بعض الخدمات، مثل التمويل اللامركزي (DeFi)، تفتقر إلى إطار تنظيمي واضح.

٣. التكلفة العالية للامتثال للقوانين

يتطلب الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وحماية البيانات استثمارات كبيرة في التكنولوجيا القانونية.

٤. التحديات المتعلقة بالعملات المشفرة .

رغم السماح بتداول العملات الرقمية، إلا أن البنوك التقليدية لا تزال مترددة في دعم هذه الأنشطة، مما يحد من تبنيها الواسع.

٥. تحفيز الابتكار والاستثمار في الفينتك

تقديم حوافز ضريبية وبرامج دعم للشركات الناشئة العاملة في الفينتك.

٦. تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني

تعزيز التشريعات لحماية البيانات المالية من التهديدات السيبرانية.

الخاتمة

تمثل البحرين نموذجًا رائدًا في منطقة الشرق الأوسط في مجال تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية (الفينتك)، حيث نجحت في توفير بيئة تنظيمية مرنة ومتطورة لدعم نمو هذا القطاع الحيوي. ومع ذلك، يواجه القطاع عددًا من التحديات التي تحتاج إلى معالجة لضمان استدامة نموه وابتكاره.

النتائج:

١. التنظيم القانوني المتكامل :أثبت الإطار القانوني في البحرين فعاليته في دعم نمو شركات الفينتك، مع توفير لوائح واضحة لتنظيم الأنشطة المالية الرقمية مثل المدفوعات الرقمية والتمويل الجماعي والعملات المشفرة.
٢. المرونة في التنظيم :تساهم البيئة الرقابية التجريبية في البحرين في توفير مرونة قانونية تساعد الشركات الناشئة على اختبار تقنياتها بأقل تكاليف قانونية.
٣. التحديات التنظيمية :تواجه شركات الفينتك تحديات في التكيف مع تعدد الأنظمة القانونية، وصعوبة تنظيم بعض التقنيات الحديثة مثل التمويل اللامركزي.
٤. الامتثال والتكلفة :تزداد تكلفة الامتثال للقوانين، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وحماية البيانات، مما يشكل عبئًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
٥. أمن البيانات :رغم التقدم المحرز، تظل الحاجة إلى تعزيز بنية الأمن السيبراني لحماية البيانات المالية في مواجهة التهديدات المتزايدة.

التوصيات:

١. تبسيط الإجراءات التنظيمية :يجب العمل على تبسيط الإجراءات القانونية والتراخيص لتسهيل بدء الأعمال في قطاع الفينتك، مما سيشجع المزيد من الاستثمارات.
٢. تحديث اللوائح لتواكب التطور التكنولوجي :ضرورة تحديث التشريعات بشكل دوري لمواكبة الابتكارات التكنولوجية الجديدة مثل التمويل اللامركزي والذكاء الاصطناعي.
٣. تحفيز الشركات الناشئة :تقديم حوافز ضريبية وبرامج دعم إضافية للشركات الناشئة في مجال الفينتك لتشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات.
٤. تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية :تعزيز التنسيق بين مصرف البحرين المركزي، وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة تنظيم الاتصالات لتقليل التعقيدات التنظيمية وتسريع الإجراءات.
٥. رفع مستوى الأمان السيبراني :ضرورة تطوير تشريعات وحلول أمان سيبراني متقدمة لحماية البيانات المالية وضمان حماية المستهلكين من المخاطر الإلكترونية المتزايدة.

من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن للبحرين تعزيز مكانتها كمركز رائد للتكنولوجيا المالية في منطقة الخليج، وتحقيق التوازن بين التشجيع على الابتكار وحماية الاستثمارات والمستهلكين.

المصادر والمراجع.

المراجع باللغة العربية .

١. مصرف البحرين المركزي ٢٠١٧، لائحة تنظيم الفينتك https://www.google.com/search .

٢. هيئة تنظيم الاتصالات البحرينية ٢٠١٧، قوانين الأمن السيبراني https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP

٣. وزارة الصناعة والتجارة، دليل تسجيل شركات التقنية المالية.

٤. تقرير "الفينتك في البحرين"، المجلس الاقتصادي البحريني.

المراجع باللغة الإنجليزية .

1-FSB (2017). Financial Stability Implications from FinTech. Financial Stability Board. Retrieved from: www.fsb.org

2-G20 (2019). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. G20 .Summit

3-Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2016). The Evolution of FinTech: A New Post-Crisis Paradigm? University of Hong Kong Faculty of .Law Research Paper No. 2015/047